

تفعيل التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تجارب بعض الدول العربية (السودان وماليزيا نموذجا)

ACTIVATION OF ISLAMIC FINANCE IN ALGERIA IN THE SHADOW OF SOME ARAB COUNTRIES EXPERIENCES (SUDAN AND MALAYSIA)

¹ اسماعيل نسرين ² دردوري لحسن

¹ جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

² جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2020/01/25

تاريخ القبول: 2020/01/11

تاريخ الإرسال: 2019/12/26

ملخص

تناولت الدراسة تحديد واقع ومتطلبات تطبيق التمويل الإسلامي في الجزائر، من خلال عرض بعض التجارب العربية والإسلامية على غرار السودان وماليزيا. وجاءت هذه الدراسة إثر الاهتمام الكبير الذي حظي به موضوع التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المؤسسات وتوفير الموارد المالية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تدل على أن التمويل الإسلامي أداة مهمة في البنوك الجزائرية، فهو نظام شامل يحتوي على العديد من الصيغ المتنوعة والمتكاملة والتي تتيح مجالا واسعا للمفاضلة والاختيار أمام المؤسسات من جهة، وتضمن توفير الموارد المالية وفقا لما يتمشى مع مختلف احتياجاتها التمويلية سواء عند تأسيسها أو في حالة توسعها من جهة أخرى، ومن ثم المساهمة في استمراريتها وتنميتها وتحقيق أهدافها المنشودة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الاسلامي، تجارب عربية، البنوك الإسلامية العربية.

تصنيف JEL: G00، G21.

Abstract:

The study took happening specification and requirements application of the Islamic financing in Algeria, through offer of some attempts Arabic and Islamic alike Sudan and Malaysian. This study came in the wake of the great attention given to the subject of Islamic finance and its role in financing institutions and providing financial resources. The study to results continued important indicates provided that the Islamic financing important instrument in the Algerian banks, so he complete regime corrodes me on many from the forms assorted and integral and which wide domains for the comparison and the choice in front of the organizations are easy as to, and inclusion saving of the financial resources reconciled for what be in agreement with different her financing needs whether stubborn her establishment or in her case of ninth on the other side, and from then her the contribution in continuation and her development and her coveted investigation of goals.

Key words: The Islamic financing, Arabic attempts, The Islamic banks Algerian.

Jel Classification Codes: G00, G21

- توطئة (مقدمة):

في ظل تزايد حدة المنافسة العالمية بفعل انتشار العولمة الاقتصادية والمالية، أصبح التوجه نحو التمويل الإسلامي ضرورة حتمية على البنوك ومؤسسات التمويل في جميع دول العالم، والجزائر على وجه الخصوص من خلال محاولة تبنيه، فهو يمثل واقعا ملموسا في توجيه البنوك الجزائرية نحو تقديم خدمات مالية متوافقة والشريعة الإسلامية، والذي يمتد بذلك إلى دعم وتحسين مكانة هذا النوع من المؤسسات على المستويين المحلي والدولي.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق، يمكن طرح إشكالية الدراسة كالآتي: ما مدى فعالية تطبيق التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل التجارب العربية؟ ويمكن صياغتها في الأسئلة التالية:

أ. ماهي صيغ المعاملات المصرفية الإسلامية بالسودان وماليزيا؟

ب. ماهي متطلبات تفعيل نظام التمويل الإسلامي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، تم وضع الفرضية التالية: يواجه تطبيق التمويل الإسلامي بالجزائر صعوبات في عدة مجالات.

أهمية الدراسة:

التعرف على تجربة البنوك الإسلامية في السودان من خلال عرض مجال الأنشطة القائمة في هذه البنوك وصيغ معاملاتها، وعرض أنواع الصكوك الإسلامية في السوق المالية الماليزية، وتجربة البنوك الجزائرية في التمويل الإسلامي في ظل هذه التجارب.

الدراسات السابقة

1. دراسة إبتسام ساعد بعنوان: دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي: التجربة الماليزية نموذجا، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017. هدفت هذه الدراسة إلى تبيين مدى نجاعة وتكامل النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال نظامه التمويلي الذي يحقق الأمن والاستقرار، ويمنع كل مسببات الأزمات، ويؤدي إلى تحقيق النمو والتطور في شتى المجالات.

ومن النتائج المتوصل إليها، مايلي:

- نظام التمويل الإسلامي ومن خلال الأسس والقواعد التي يقوم عليها والمنبثقة من الشريعة الإسلامية السمحاء تضمن الحل الأمثل للخروج من الأزمة المالية العالمية، كما أنها تمنع من الوقوع في المزيد من الأزمات في المستقبل وبالتالي فهي توفر نظاما أكثر أمانا من الانظمة الأخرى التي لم يشهد لها إلا بالاضطرابات والأزمات منذ ظهورها؛

- يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تبذل من الجهود من أجل النهوض بالصيرفة الإسلامية لتواكب التطورات الاقتصادية العالمية من خلال تقديم وابتكار منتجات مالية إسلامية تماشى مع متطلبات العصر وتحافظ في نفس الوقت على الضوابط الشرعية التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، حيث تستهدف هذه المنتجات الجانب الحقيقي للاقتصاد بما يضمن النمو والازدهار.

2. دراسة سعدية خاطر بعنوان: التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق نظام التمويل الإسلامي، وتقييم مدى ملاءمة المؤسسات البنكية التقليدية كإطار لممارسة المعاملات المالية الإسلامية.

ومن النتائج المتوصل إليها، مايلي:

- يجب على البنوك الإسلامية الوليدة أن تسوق لزيائنها كل الأدوات المصرفية الإسلامية خاصة السلم والاستصناع والمضاربة، وأن لا تقتصر على المرابحة للأمر بالشراء التي تستعملها حتى البنوك التقليدية؛

- التأمين على الاستثمارات الإسلامية تأمينا تكافليا لحماية رأس المال خاصة في المشاركة والمضاربة وذلك من خلال إنشاء صندوق تأمين تكافلي تشترك فيه مجموعة من جهات الاستثمار، ويدار من قبل شركة تأمين تكافلي مستقلة عنهم.

I- التمويل الإسلامي: إطار نظري:

اكتسب التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة اهتماما بالغاً نظراً لأهميته كمصدر تمويلي يتماشى مع ضوابط الشريعة الإسلامية، ويجعل العدالة من مبادئه الأساسية. وسيتم التعرف على التمويل الإسلامي من حيث العناصر التالية:

I-1- تعريف وخصائص التمويل الإسلامي:

تعريف التمويل الإسلامي

تختلف التعاريف الخاصة بالتمويل الإسلامي باختلاف وجهات نظر الباحثين والمهتمين بهذا المجال، فهناك من عرفها بأنها: "تقديم ثروة عينية كانت أم نقدية من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي يديرونها ويتصرفون فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية". (فتيحة عقون، 2008، ص 04)

قاموا بتعريف التمويل الإسلامي بأنه: "تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل إليه (البنك الإسلامي) إلى فرد أو شركة (العميل) ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك لهدف تحقيق عائد مباح شرعاً بموجب عقود لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل التمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة، وبيع المراجعة وبيع السلم". (سعيدة خاطر، 2015، ص 54) كما عرف أيضاً بأنه: "تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية". (سعيد بعزيز، مخلوف طارق، 2017، ص 08)

وعليه مما سبق، نستنتج أن التمويل الإسلامي يشمل إطاراً شاملاً من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية، وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصراً أساسياً لتنظيم العلاقات المالية.

خصائص التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بجملة من الخصائص نذكر منها: (محمد عبد الحميد محمد فرحان، 2003، ص 33-34)

- استبعاد التعامل بالربا أحذا وعطاء: وتستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرم الربا وحرمة التعامل به والمتمثلة بقوله عزوجل: وأحل الله البيع وحرم الربا؛
- توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي: من أهم الخصائص التي يجب أن تميز التمويل الإسلامي الاستثماري للمشروعات الصغيرة هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض. وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، مما يبين لنا قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته؛
- توجيه المال نحو الإنفاق المشروع: من الخصائص التي تميز التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة أن يكون هذا التمويل في مشاريع مريحة من وجهة نظر الشرع، فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشارع الحكيم والتي تؤدي إلى مفسدة الفرد والمجتمع؛
- التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة: إن من خصائص التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة هي تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة، فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل، مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي بنجاح عملية التنمية؛

- التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته: إن من أهم خصائص التمويل الإسلامي هي التركيز على تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته الريادية والإبداعية، بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات والإبداعات التي يعول عليها في تقدم المجتمع، فالتمويل الإسلامي يجب أن يكون أداة للتنمية التي لن تتحقق من غير الاهتمام بالفرد وطاقاته.

I-2- أهمية ومبادئ التمويل الإسلامي:

أهمية التمويل الاسلامي

- يمكن توضيح أهمية التمويل الإسلامي من الناحية الاقتصادية والتنموية في النقاط التالية: (محمد فرحي، 2010، ص02)
- إن العمل المصرفي الإسلامي بما يوفره من صيغ التمويل وما يقترحه من مؤسسات لنفس الغرض أكثر قدرة على تعبئة الموارد وتوجيهها للأغراض التنموية؛
 - إن النظام المصرفي الإسلامي أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية؛
 - إن أساليب عمل النظام المصرفي الإسلامي كفيلة بتحقيق أكثر عدالة للدخل القومي؛
 - إن هذا النظام يستطيع أن يساهم بصورة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وفي محاربة التضخم.

مبادئ التمويل الإسلامي

- تتضح أهم المبادئ التي تركز عليها التمويل الإسلامي في النقاط التالية: (قدي عبد المجيد، عصام بوزيد، 2009، ص ص 09-20)
- **الإلتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية:** إن اللبنة الأساسية التي يقوم عليها نظام التمويل الإسلامي هي الفائدة (الربا)، التي أصبحت اليوم السمة التي تتشابه فيها جميع المعاملات المالية، فلقد حرمها الإسلام على غرار الديانات السماوية الأخرى تحريماً قطعياً؛
 - **الإلتزام بقاعدة الخراج بالضمان والغرم بالغرم:** الغرم بالغرم هي القاعدة العكسية للخراج بالضمان، وتفيد أن الضمان أيضا بالخراج أي أن التكاليف والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من يستفيد منه شرعاً. فمن ينال نفع شيء يتحمل الضرر الحاصل منه؛
 - **مبدأ استمرار الملك لصاحبه:** فمحتوى هذا المبدأ أن الملك في التمويل الإسلامي يستمر لصاحبه حتى ولو تغير شكل ملكه، فالتمويل في العادة يكون مالا نقدياً ثم تشتري به الاستثمارات والعقارات اللازمة لبدا المشروع، بمعنى أن المال في العمليات الاستثمارية هو ملك لصاحبه الأصلي، فصاحب المال يستحق الربح نتيجة لماله؛
 - **مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد:** إن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب المادي للاقتصاد، أي أن التمويل لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما على أساس مشروع استثماري معين، يقابل ذلك أن التمويل الربوي أساسه قدرة المستفيد على سداد أصل الدين وفوائده عند الاستحقاق فقط، وبمعنى آخر فإن التمويل الإسلامي ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات.

I-3- صيغ التمويل الإسلامي وعقبات تفعيله:

صيغ التمويل الإسلامي

- يحتوي التمويل الإسلامي على صيغ عديدة ومتنوعة تختلف باختلاف الأساليب القائمة على أساسه، من حيث المشاركة والبيع والمشاركة في الإنتاج الزراعي، لتمتد هذه الصيغ حتى إلى الجانب التكافلي القائم على الإحسان، ويمكن تحديد هذه الصيغ فيما يلي: (زبير عياش، سميرة مناصرة، 2016، ص ص 121-127)

صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة: تحتل صيغ التمويل القائمة على المشاركة مكانة هامة في صيغ التمويل الإسلامي، وتمثل هذه الصيغ في:

- **صيغة المضاربة:** هي اتحاد المال المقدم من أحد الأطراف والعمل المقدم من طرف آخر بهدف تنفيذ مشروع استثماري ما، بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة ويقدم صاحب المؤسسة الصغيرة او المتوسطة جهده، ويصبح الطرفان شريكان في الغنم والغرم، ويطلق على الطرف الأول رب المال أو المقارض الذي عليه أن يتحمل عبء الخسارة لوحدته إذا ما وقعت، اما الطرف الثاني فيطلق عليه رب العمل أو المضارب الذي له نصيب في الربح وفقا للنصيب المتفق عليها، أما الخسارة فلا يتحمل منها المضارب شيئا طالما لم يثبت تقصير أو تعمد من قبله؛
- **صيغة المشاركة:** هي أسلوب تمويلي يشترك بموجبه إثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بين الأطراف حسب نسبة معلومة من الربح وفق ما تم الاتفاق عليه، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال المشتركة أو المساواة في العمل أو المساواة في المسؤوليات أو المساواة في نسب الربح، أما الخسارة فهي فقط بنسبة تمويل كل منهما، والعلاقة التي تربط البنك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي علاقة شريك بشريك وليست علاقة دائن بمدين كما هو الحال في التمويل التقليدي.

صيغ التمويل الإسلامي القائمة على البيوع: يشمل أسلوب البيوع على صيغ التمويل الإسلامي التالية:

- **صيغة السلم:** وهو بيع أجل بعاجل، فهو بيع يتم فيه دفع المبلغ مقدما من قبل المشتري بينما يؤجل فيه تسليم المبيع البضائع إلى وقت لاحق، وهو بيع شيء موصوف في الذمة، والتمويل بالسلم له ميزة تسمح للبنك الإسلامي بدفع الأموال مباشرة إلى العميل ومنحه مهلة لتسليم البضائع المشتراة؛
- **صيغة المرابحة للأمر بالشراء:** وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء سلعة بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد العملاء بطلب من البنك بشراء السلعة ويسدي رغبته في شرائها مرة ثانية، فهي بيع بهامش ربح متفق عليه وهي واحدة من أكثر الأشكال الشائعة للتمويل الإسلامي، كما أنها الأكثر انطباقا على معاملات تمويل التجارة التي تتطلب أدوات السيولة في المدى القصير؛
- **صيغة الاستصناع:** وهو اتفاق البنك مع العميل على بيع او شراء أصل لم يتم إنشاؤه بعد على أن تتم صناعته وفقا لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفا، وباعتبار البنك الإسلامي بائعا فإن له الاختيار في صناعة او بناء الاصل بنفسه، أو ان يتعهد بذلك لطرف آخر غير المشتري النهائي للأصل بصفته موردا او مقاولا عن طريق إبرام عقد استصناع مواز؛
- **صيغة الإجارة:** وهي التزام تعاقدى بقضي بتأجير أجهزة وادوات انتاجية أو عقارات من وحدة مالية تمتلكها، إلى وحدة انتاجية تستخدمها لفترة معينة مقابل دفع أقساط محددة، فالبنك الإسلامي يعمل على توفير مختلف الأصول المنقولة وغير المنقولة لتأجيرها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانتفاع بها خلال فترة زمنية محددة.

صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في الإنتاج الزراعي: تتمثل هذه الصيغ فيما يلي:

- **صيغة المساقاة:** وهي عقد يقوم على إصلاح ورعي وسقي وقطف ثمار الشجر بجزء مما يخرج من ثمرها، ويمكن للبنك أن يستخدم هذا العقد في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية لاستئجار العمالة وشراء المياه والمبيدات الحشرية والكيماوية اللازمة لصيانة ورعاية المزارع، وتكون نتيجة الاستغلال الإيجابية بينهما بنسبة معينة يتفقان عليها، وإذا كانت النتيجة سلبية كفساد الثمار مثلا فان صاحب الأشجار (البنك) يخسر نصيبه من المحصول الزراعي ويخسر العامل جهده وعمله؛
- **صيغة المزارعة:** وهي عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل أو المزارع على ان تكون الارض والبذور من المالك، ويقوم المزارع بالعمل الزراعي على ان يكون الإنتاج بنسبة معينة يتفقان عليها؛

- صيغة المغارسة: وهي قيام شخص أو عامل بغرس أرض بأشجار لحساب صاحبها حتى إذا أصبح ذلك الشجر منتجا أخذ العامل جزءا من الشجر كأجر له على عمله، ويمكن للبنك الإسلامي تطبيق هذه الصيغة بحيث يقوم بشراء أراضي ثم يمنحها لمن يعمل فيها على سبيل المغارسة، أو أن يقوم البنك بدور العامل حيث يقوم بالعمل على أراضي الغير على سبيل المغارسة، وذلك باستخدام إجراء يكون تحت مسؤولية البنك الإسلامي، وتساهم هذه الصيغة في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي العاطلة وتشغيل العمالة.

صيغ التمويل الإسلامي القائمة على التمويل التكافلي: تتمثل هذه الصيغ القائمة على التمويل التكافلي فيما يلي:

- القرض الحسن: وهو ذلك القرض الذي يمنحه البنك إلى العميل على أساس مجاني أي دون أن يتقاضى في مقابل القرض أية فوائد أو مبالغ أو نسبة من الأرباح، وهذا النوع من التمويل لا يكون في مقابل القرض أية فوائد أو مبالغ أو نسبة من الأرباح، وهذا النوع من التمويل يكون في الغالب بتقديم ضمانات تؤكد جدية المقترض ونيته السليمة في سداد مبلغ القرض كاملا أو جزئيا حسب الاتفاق المحدد بينهما، ويكتفي البنك الإسلامي باسترداد أمواله فقط، وتمنح هذه القروض لتخفيف ضائقة مالية سببها عدم توفر المال الكافي لمواجهتها؛

- صيغة الزكاة: وهي إخراج من مال مخصوص بلغ نصابا، وهي ما يخرجها الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقراء، وسميت زكاة لما يكون فيها من رجاء البركة وتركيبه النفس وتنميتها بالخيرات، فهي النماء والطهارة والبركة، والتمويل عن طريق الزكاة يتيح فرص استثمار متعددة مهما كان العائد المتوقع منها عكس التمويلات الأخرى التي يجب الأخذ بعين الاعتبار التكلفة التي تنجر عنها، كما ان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الزكاة يدمج المزيد من الأفراد ضمن دائرة الإنتاج فيصبحون منتجين وليسوا مستهلكين، ويساهمون في خلق مناصب العمل، وبذلك ينتقل هؤلاء من فئة استنزاف المدخرات إلى تمويل الاستثمارات، بالإضافة إلى نقلهم من فئة الاستهلاك التلقائي إلى فئة الاستهلاك التابع للدخل.

عقبات تفعيل دور التمويل الإسلامي

من بين العقبات التي يمكن أن تعيق التمويل الإسلامي نجد: (حسين عبد المطلب الاسرج، 2010، ص48)

- التمويل الإسلامي بحاجة لتعزيز أسس الشفافية، وإرساء بنى تحتية مناسبة، حيث أن هناك فجوتين رئيسيتين في البنية التحتية؛
- الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل مازالت غير كافية، وهذا تحد كبير أمام قطاع التمويل الإسلامي، فصيغ التمويل الإسلامي تحتاج في تطبيقها لنوعية خاصة من العاملين، لدرجة تجعل توافر هذه النوعية عقبة رئيسية تحول دون إمكانية تطبيقها، وذلك لأن أنظمة عمل هذه الصيغ يمثل بناء فكريا خاصا مصدره التشريع والفقهاء الإسلامي، كما أن آليات العمل بها تختلف عن آليات العمل في الأنظمة التي تعتمد سعر الفائدة، الأمر الذي يستدعي ضرورة توافر كوادر مؤهلة تحيط بالقواعد والضوابط التي تحكم عمل هذه الصيغ؛
- افتقار التمويل الإسلامي لآلية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار، إلى جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصریحة تحدد آلية عمل هذا القطاع، التي من شأنها إخراج هذه الصناعة من مأزقها؛
- عدم وجود أي قانون واضح أو تشريع مفصل يحدد طبيعة عمل المنتجات المالية الإسلامية التي يتم طرحها، والتمويل المصغر أو التمويلات المالية البسيطة مهمة جدا نظرا للحاجة التي يبدونها بعض التجار والأشخاص المحتاجين للسيولة في تسيير أعمالهم، وهو أمر جيد في ظل التشريع الإسلامي الذي يقسم الربح والخسارة. ويجب على هذه التشريعات أن تضم أفضل الممارسات وخطوط تفصيلية للمنتجات يتم استخدامها من قبل المشرعين إلى جانب ذلك على المشرعين أن يمتلكوا مجلس شريعة مركزي أو راعي مستقل.

II- أهم التجارب العربية في تطبيق التمويل الإسلامي:

بات التمويل الإسلامي ضرورة حتمية فرضها توسع الإسلام وتأثيره المتسارع في الساحة الدولية الأوروبية والعربية كدولة السودان، ماليزيا، دبي على وجه الخصوص، فهذه الأخيرة قد أبدت اهتماما بالغا بمجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، وإبراز مظهرهما الأخلاقي الذي يتمخض عنه الوجه الإيجابي للإسلام في مجال المال والأعمال.

II-1- تجربة السودان للتمويل الإسلامي:

من بين تجارب الدول في تطبيق صيغ التمويل الإسلامي نجد التجربة السودانية حيث تعتبر من أهم التجارب في هذا المجال. وسنوضحها كما يلي: (حسين عزى فخري، 1993، ص ص 15-25)

نشأة البنوك الإسلامية في السودان

بدأ نشاط البنوك الإسلامية في السودان حينما منح رئيس الجمهورية في فيفري 1976 إعفاءات ضريبية أخرى للأمير محمد الفيصل وذلك لتأسيس بنك خاص إسلامي، وقد تم ذلك في إطار سعي الحكومة آنذاك لجذب المستثمرين العرب لتحقيق مقولة (السودان سلة غذاء العالم العربي).

بدأ بنك فيصل في ممارسة عملياته في 10 ماي 1978 بعد أن أجازت قوانين تأسيسه عبر بنك السودان ووزير المالية ومجلس الشعب الذي أجازها في صيف 1977. انطلقت تجربة تأسيس بنك فيصل كأول بنك إسلامي في السودان إلى حيز الفعل مباشرة بحد أدنى ضئيل جدا من التمهيد أو التأصيل الفكري، سواء بالنسبة للإطار الفكري العام أو مفهوم البنك في النظرية الإسلامية، أي أن التطبيق سبق التنظير في هذه التجربة.

وثاني هذه الملاحظات هي أن التجربة بدأت من خلال أوضاع اقتصادية وإدارية وقانونية وثقافية واجتماعية يغلب عليها بصورة قاطعة الطابع الاسلامي.

ملاح من تجربة البنوك الإسلامية في السودان

استطاع بنك فيصل الإسلامي السوداني أن يحقق في بداية نموه خلال السنوات الأربع الأولى من تاريخ تأسيسه نجاحا واضحا حيث رفع رأسماله من 3.6 مليون في عام 1978 إلى 19.3 مليون جنيه 1982، كما تضاعف الجزء المدفوع من رأسماله بالعملة الصعبة أربع مرات خلال نفس الفترة وتمت ودائعه من 23 مليون جنيه إلى 202 مليون جنيه لنفس الفترة أيضا، كما تضاعفت مساهمته في التمويل لأكثر من 30 ضعفا.

أن النجاح الذي حققه بنك فيصل الإسلامي السوداني في سنواته الأربع الأولى حيث أنجز 2798 معاملة مقارنة مع 3927 عام 1978، مما كان له الأثر الفعال في البيئة المصرفية وتحقيقه لأرباح على الأسهم تتراوح من 14%-17% استطاع هذا النجاح أن ينعكس على محورين:

الأول: تكرار التجربة على مستوى القطاع الخاص حيث تم خلال عامي 1983-1984 تأسيس بنوك إسلامية ثلاثة هي: بنك التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي لغرب السودان، إضافة إلى إنشاء بنك البركة السوداني، وبعض هذه البنوك تأسيس كشركات عامة مع شركاء عرب من السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ومصر.

الثاني: وعلى المستوى الحكومي تم اتخاذ ثلاث خطوات خلال نفس الفترة هي:

أ- إعلان وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في نهاية 1982 أن البنوك المتخصصة مثل البنك الزراعي والبنك الصناعي والبنك العقاري سوف لا تعمل على أساس سعر الفائدة وتزامن هذا مع رفع الحكومة لرؤوس أموال هذه البنوك لمقابلة متطلبات الوضع الجديد وقد بادر النائب العام بتكوين لجنة لمعاونة هذه البنوك للتوجه نحو أسلمة عملياتها؛

ب- قام بنكان مملوكان للدولة هما بنك النيلين وبنك الوحدة، وتقليدا للنمط المصري بطلب للبنك المركزي بافتتاح نوافذ أو فروع للتعامل وفق النظام اللاربوي وقد منح لها التصديق؛

ت- تقدمت الحكومة لمجلس الشعب لإنشاء بنك لتمويل القطاع التعاوني وذلك عام 1983 ليعمل كبنك تجاري على نظام الفائدة وقد قتم أعضاء المجلس بتعديل نظام عمل البنك ليعمل وفق النظام اللاربوي.

مجال الأنشطة القائمة في البنوك الإسلامية في السودان

يمكن إنجاز مجالات النشاط القائم فعلا على النحو التالي:

- الخدمات المصرفية بأنواعها (حفظ حسابات، حوالة، وكالة، ضمانات، إتمادات... إلخ)؛
- جذب الودائع المصرفية والادخار للعمل بها في نظم المضاربة؛
- تقديم الأموال والودائع للعملاء بها من خلال الصيغ الاستثمارية الإسلامية؛
- تمويل التجارة الخارجية والمحلية؛
- تمويل المشاريع بأنواعها (زراعية-عقارية-صناعية) ولفترات متوسطة وطويلة الأجل؛
- تمويل نشاط الحرفيين وصغار المستثمرين (وهذا نشاط متميز للبنوك الإسلامية)؛
- القرض الحسن؛
- التداول في الصكوك؛
- إخراج الزكاة والتبرعات للأعمال الخيرية (وهذه أيضا سمة متميزة جدا للبنوك الإسلامية)؛
- التمويل المباشر لمشاريع مملوكة بالكامل للبنك.

صيغ المعاملات المصرفية الإسلامية بالسودان

أولى اهتمام للتمويل الصناعي وفق الصيغ الآتية: (عثمان بابكر أحمد، 1997، ص ص 48-50)

المرابحة: في بداية عمله (في ماي 1978) مول البنك احتياجات المنشآت الصناعية في الأغراض العينية (آليات، مواد خام) مستخدما صيغة المراجعة وقد ثبت بعد التجربة أن ثمة مصاعب لازمت التمويل وفق هذه الصيغة:

- بعض المنشآت الصناعية قد تفشل في تسديد الأقساط الآجلة المضروبة وذلك لعدم انتظام الإنتاج لأسباب قد لا تعود للزبون نفسه، وغنما ترجع لعوامل مثل انقطاع التيار الكهربائي؛
 - عادة ما تحتاج المنشآت الصناعية لسيولة مقابلة للالتزامات المالية مثل المصروفات غير المباشرة، وهذه لا يمكن توفيرها بصيغة المراجعة؛
 - بعض الاحتياجات العينية للمنشآت تعطي لها بامتياز بموجب قوانين تشجع الاستثمار وتكون حقا لها، ومن ثم لا يمكن للجهة الممولة تملك هذه الأشياء ويستحيل تمويلها بالمراجعة؛
 - صيغة المراجعة لا تعطي المنشأة الحرية الكافية في الإنتاج والتسويق إن كانت فترة سداد الأقساط المستحقة أجلا قصيرة؛
 - يعتمد بعض أصحاب المنشآت الصناعية إلى أخذ مدخلات الإنتاج بغرض المتاجرة فيها بدل استخدامها في الصناعة.
- المضاربة: أما صيغة المضاربة فلم يستعملها بنك فيص الإسلامي إلا قليلا في التمويل الصناعي ذلك لأنها لا تسمح شرعا للبنك أن يدخل في إدارة المنشأة ومن ثم لا يقدر على التحكم في زيادة الأرباح أو تجنب الخسارة.
- المشاركة: لكي لا يعتمد البنوك الإسلامية على المراجعة فقط، ومع قلة استعمال المضاربة حتى المقيدة كان البديل الأفضل صيغة المشاركة وذلك أهما:
- الأنسب من حيث سلامتها الشرعية وفعاليتها في عمليات التمويل؛

- الأفضل في التمويل متوسط وطويل الأجل ذلك أنها تتغلب بصورة تلقائية على مسألة انخفاض قيمة العملة خصوصا في بلد يعاني في اقتصاده من الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار؛
- تتميز المشاركة أكثر المساهمات المستمرة في رؤوس أموال الشركات الصناعية؛
- تمكن البنك الإسلامي من الإسهام في تمويل إنشاء الوحدات الصناعية بكاملها بدء بالأصول الثابتة بصورة مسيرة دون أن يتضرر في المشاركة أو أن تتم العملية على حساب السلامة الشرعية؛
- تتميز بأنها لا تنشأ عنها أي آثار تضخمية كما أن الأرباح تكون مجزية ذلك أنها تتغير مع قوى العرض والطلب؛
- وبالنظر في تجربة بنك فيصل فقد كان يقوم بتوفير رأس المال العامل ويلتزم صاحب المنشأة بإعداد التجهيزات اللازمة للعمل وتكون مشاركته بإهلاك موجودات المنشأة.

II-2- تجربة ماليزيا للتمويل الإسلامي:

تعد ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي، وقد استطاعت هذه الدولة في العقود الأربعة الماضية أن تحقق قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، وأصبحت الدولة الصناعية الأولى في العلم الإسلامي، من خلال التوسع في قطاع الصناعة وفتح مجالات واسعة للإستثمار الأجنبي وإيجاد فرص كبيرة لتحسين مستوى الدخل للأفراد، ونجحت إلى حد كبير في علاج مشاكل الفقر والامية والبطالة وغيرها. (إتسام ساعد، رابع حوني، 2017، ص ص 344-347)

نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا

بدأ الحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا في عام 1963 عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج، حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها تابونغ حجي تأسست في نوفمبر عام 1962، وبدأت العمل رسميا عام 1963.

وتعود فكرة إنشاء الصندوق إلى الاقتصادي "إنكو عزيز" حينما دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية ولا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية، وقد حققت هذه الهيئة نظاما ادخاريا حدميا إسلاميا بعيدا عن مشكلات البنوك الربوية.

بعد نجاح هذا النموذج للدخار الإسلامي، بدأ الإهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة ترجم ذلك في عام 1981 بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا ورفع النتائج للحكومة وكانت النتائج إيجابية أي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية.

وهو ما تم تجسيده فعليا في 07 أبريل 1983 من خلال إصدار قانون البنوك الإسلامية والذي أعطى الصلاحية التامة بنك نيغارا للإشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها.

تلاه في 01 جويلية 1983 إقامة أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "بنك إسلام" حيث سطرت أهدافه وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في ظل إستراتيجية الحكومة الماليزية لدعم المسلمين.

وبعد الأداء المشجع لبنك إسلام رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، ففي عام 1993، قدم بنك نيغارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) نظام مصرفي ثنائي سمي ي 'نظام المصرفية الإسلامية' أو نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية من اجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة، ونتيجة لذلك سمح للبنوك التقليدية المشاركة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال مراقفها الموجودة، فاستجاب 24 بنك تقليدي لتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية من خلال فروعها البالغة 1663 فرعا.

وبعد الأزمة المالية لعام 1997، وتغير البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني، وهو بنك "معاملات ماليزيا" في عام 1999 لتسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية، متبوعا بمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه في عام 2001، وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحويل إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة.

حيث هدف هذا التحول إلى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق 20 في المئة من إجمالي حصة السوق المصرفي في 2010، كما عرفت هذه الفترة السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية، فبدأ كل من بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرها من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا.

وعرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013، وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للائتمان الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ومع بدء تطبيق هذا القانون، ألغيت عدة تشريعات منفصلة أخرى وهي قانون البنوك الإسلامية لعام 1983، وقانون التكافل 1983، وقانون أنظمة الدفع 2003 وقانون الرقابة على النقد 1953، ومن بين السمات البارزة لهذا القانون الشامل هو فرض الائتمان لأحكام الشريعة الإسلامية، على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا. (إبتسام ساعد، 2017، ص ص 192-194)

أهمية المصارف الإسلامية في ماليزيا

- تكمّن أهمية سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا من خلال ما يقدمه من خدمات أهمها: (عبد الناصر بري، سمير بركات، 2016، ص 355)
- توفير فرص استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمستثمرين الذين لا يتعاملون بالمعاملات المحرمة، وتشرف على هذا الجانب جهة رقابية شرعية لضمان مطابقة معاملات هذا السوق لأحكام الشريعة مما يعزز ثقة هؤلاء المستثمرين بهذه السوق؛
 - توفير الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة مثل الأسهم والصكوك الإسلامية القابلة للتداول في هذا السوق؛
 - توفير الحماية القانونية في كافة الأمور المتعلقة بإصدار الأدوات المالية الشرعية وتداولها من خلال عمليتي الإشراف والرقابة الشرعية اللتان تقوم بهما هيئة الأوراق المالية الماليزية على كافة المعاملات؛
 - تنمية وتعزيز القدرات الاقتصادية الماليزية من خلال تعبئة الأموال الفائضة وتوجيهها على استثمارات نافعة ومتوافقة مع أحكام الشريعة، مما ساهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية التي ترفض التعامل بالمعاملات المحرمة؛
 - زيادة تنوع المخاطر المالية الإسلامية داخل النظام، وهذا ما يعزز من مرونة ومتانة النظام المالي الإسلامي على تحمل الصدمات وتحقيق الاستقرار المالي الشامل داخل النظام المالي الإسلامي.

أنواع الصكوك الإسلامية في السوق المالية الماليزية

- تتنوع الصكوك المتداولة في السوق المالية الإسلامية الماليزية الإسلامية وهي كما يلي: (بوعبد الله علي، 2015، ص ص 23-24)
- **صكوك الإجارة:** تعرف على أنها صكوك ملكية الموجودات المؤجرة، ويصدرها مالك العين المؤجرة، أو عين موعود باستئجارها، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك، وتتيح لحاملها فرصة الحصول على دخل الإيجار وعائد رأس المال من العين المؤجرة، بالإضافة إلى تحمل مخاطر الخسارة والضرر على العين المؤجرة.
 - **صكوك الإستصناع:** تعرف هذه الصكوك في ماليزيا بأنها " شهادات التي تمثل قيمة الأصول المستصنعة، وتم إصدارها على أساس بيع الاستصناع لإثبات المديونية من قبل الجهة المصدرة للجهة الممولة"، كما يمكن اعتبارها شهادات تم إصدارها باسم المكتتب مقابل المبلغ الذي اكتتب فيه وفقا لقواعد وشروط معينة، وهي تمثل بذلك حصصا شائعة في شركات متخصصة لممارسة النشاط الصناعي.

- **صكوك البيع** بثمن أجل والمراوحة: وتعرف هذه الصكوك في ماليزيا بأنها الوثائق أو الشهادات المثلثة لقيمة الأصول التي تصدرها الجهة المصدرة للجهات الأخرى لإثبات المديونية فيها وإصدارها مبني على أساس عقد البيع بالثمن الأجل أو المراوحة.
- **صكوك المضاربة**: تمثل هذه الصكوك أوراق مالية قابلة للتداول تعرض على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة، ويمثل فيها الملاك أصحاب رأس المال بينما المستثمر يمثل عامل المضاربة ويحصل مالكوها على نسبة شائعة في الربح، وتتوفر فيها عقد المضاربة من الإيجاب والقبول ومعلومة رأس المال ونسبة الربح.
- **صكوك المشاركة**: عرفت لجنة الاستثمار الشرعية صكوك المشاركة على أساس عقد المشاركة المعروف في عقود الاستثمار، وهي مشابهة كثيرا للمضاربة ولكن الاختلاف الأساسي يتمثل في إن صكوك المشاركة نجد فيها الجهة الوسيطة التي تصدر الصكوك تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشركة.

أوجه استخدامات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي

اكتسب التمويل الإسلامي في ماليزيا قبولا عريضا بين السكان، بغض النظر عن العرق أو الدين، حيث تشير تقديرات الصناعة أن غير المسلمين يشكلون أكثر من 50% من قاعدة عملاء المصارف الإسلامية. وتستخدم التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية بصورة أساسية لشراء السيارات والعقارات وكذلك لتمويل رأس المال العامل والاستثمار في الأوراق المالية، وخلال عام 2015 تم توجيه 18% من الأموال التي تم الحصول عليها من المصارف لشراء مركبات النقل (السيارات الشخصية بشكل رئيسي)، بينما بلغت حصة تمويل العقارات السكنية ورأس المال العامل 25%.

وبصورة عامة، تم استخدام نحو 59% من التمويل الإسلامي في عام 2015 ضمن قطاع الأسر مما يعني وجود إمكانية كبيرة للمنتجات المصرفية الإسلامية لقطاع الأفراد، وهناك مجموعة واسعة من المنتجات الإسلامية المتاحة لشراء العقارات كعقود المشاركة المتناقصة والإجارة ومراوحة السلع.

III - الطريقة والأدوات:

للإجابة على إشكالية الدراسة سنقوم بتحليل المعطيات باستخدام المنهج الوصفي التحليلي عند عرض التجربة الجزائرية في مجال التمويل الإسلامي.

امكانية تفعيل تطبيق التمويل الإسلامي في الجزائر: (سعيد بعزير، مخلوفي طارق، 2017، ص 11)

إن النجاح المنقطع النظير و التوسع الهائل الذي شهدته البنوك الإسلامية على المستوى العالمي والتي يتجاوز عددها 270 حاليا، تجعل الجزائر مرشحة لدخول المزيد من هذه البنوك إليها، خاصة منها الشركات الدولية القابضة على غرار مجموعة البركة الدولية، وذلك لما تحمله هذه الشركات من خبرة واسعة في الميدان، و لعل أقربها إلى هذا التوقع هي مجموعة دار المال الإسلامي الدولية، بينما المبادرات الداخلية يبقى قيامها ضعيف الاحتمال لانفجارها للخبرة الكافية، وما يشجع ذلك هو اتساع مجالات الاستثمار بالجزائر والنتيجة هي قيام منافسة حقيقية في هذا المجال، والمستفيد الأخير من هذه التجربة هما المواطن والاقتصاد الجزائري.

ونجد في هذا السياق، قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في موازلة جميع العمليات المصرفية من تمويلات وإستثمارات وذلك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، ثم بعد ذلك بسنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو "مصرف السلام الجزائر"، والذي باشر أعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية، ويقدر رأسماله الذي تم إنفتاحه بتاريخ 20 أكتوبر 2008 بـ 72 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 100 مليون دولار ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة، في حين لم

يقم بنك الجزائر بإعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات. إضافة إلى ذلك، سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر AGB، التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه.

متطلبات تفعيل نظام التمويل الإسلامي في الجزائر

نظرا للدور والأهمية الكبيرة التي يلعبها التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتطلب من السلطات المالية والمصرفية توفير جملة من المتطلبات لتفعيله في الجزائر، منها ما يتعلق بالجانب التشريعي ومنها ما يتعلق بضرورة تأهيل العنصر البشري الذي ستوكل له المهمة، ومنها ما يتعلق بضرورة الابتكار والتطوير وضرورة التكيف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر وكذا بمتطلبات تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية. وهي:

(سعيد بعزير، مخلوفي طارق، 2017، ص ص 13-15)

أ. تأهيل العنصر البشري: من خلال:

- تأهيل الكفاءات الموجودة وتدريبها ودفعها للعمل على تطوير هذه الصناعة وإثمارها وجعلها منافسا حقيقيا للمنتجات التقليدية الموجودة في الساحة؛
- إنشاء مركز تعليمي وتدريب متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة، وإذا لم يتسن ذلك في القريب العاجل، فيمكن إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك في الجزائر.
- قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أي داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدّة، ومركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة.

ب. الاهتمام بجانب الإبداع والابتكار: من خلال:

- لا بد لهذه الصناعة الإسلامية أن تنتقل من طور المحاكاة والتقليد إلى مرحلة الإبداع والتطوير وأن تنتقل من مرحلة منتجات تتطابق مع الشريعة الإسلامية إلى مرحلة منتجات تنطلق من الشريعة، وهي مرحلة أساسية تحتاج إلى الابتكار والإبداع، لأن التراث الإسلامي غني جدا، يسمح بالابتكار لما هو أبعد من الإجارة والإستصناع والمراجعة والسلم وغيرها من المنتجات والخدمات الإسلامية، حتى تصبح منتجات تعد بالمئات.

- قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي.

ج. التكيف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر: من خلال:

- تكييف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الإسلامية، بحيث تكون أعمالها محكومة بقوانين وتشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، من خلال سن قانون خاص يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها.
- إن سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني.

- وضع إطار قانوني للمنتجات المصرفية والمالية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية والبورصة.

د. تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية: من خلال:

- العمل على تأسيس الهيئات المحلية الداعمة حيث أن إنشاء مؤسسات البنية التحتية ضروري جدا، وذلك لمساعدة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على الارتقاء بمستوى الشفافية ومعايير حسن الإدارة في عملها وبما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر وضبط عمليات الاستثمار وتحسين جودة محافظها الاستثمارية والمالية.
- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، والتي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، وهذا مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين)، والتي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة، والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا، والذي يضع القواعد الاحترازية المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير لجنة بازل من جهة، ويراعي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية من جهة أخرى.

IV - النتائج ومناقشتها:

من بين الصعوبات التي تحول دون نجاح التمويل الإسلامي في القيام بدوره على أكمل وجه نذكر أهمها في مايلي: (سليمان ناصر، 2006، ص28)

- تمويل البنوك الإسلامية لقطاع التجارة وإهماله لبقية القطاعات الحيوية الأخرى، وهو ما يقلل من الدور التنموي الكبير والمنوط بالبنوك الإسلامية عند إنشائها مثل الاستثمار في المشاريع الإنتاجية ورفع معدلات النمو الإقتصادي وتشغيل اليد العاملة.
 - البنوك الإسلامية الجزائرية لم تتحرر بعد من نظرية القروض التجارية التي تأثرت بالتقاليد الأنجلوسكسونية والتي ترى بأن البنوك يجب أن تقتصر على القروض قصيرة الأجل للحفاظ على السيولة، إذ من المعروف تاريخيا أن البنوك التجارية تطورت بعد هذه النظرية إلى نظرية التبديل ثم نظرية الدخل المتوقع ثم أخيرا النظرية الحديثة أو نظرية إدارة الخصوم، والتي جعلت من هذه البنوك الأخيرة بنوكا شاملة تمارس نشاطها لمختلف الآجال، ولا تخشى نقصا في السيولة للحوثها عند الضرورة إلى الإقتراض من السوق النقدية، وهو ما لا يتوفر للبنوك الإسلامية لعدم تعاملها بالفائدة.
 - عدم الاهتمام الكافي بالعنصر البشري، حيث يلاحظ المتعامل مع هذا النوع من البنوك أن معظم الموظفين وحتى إطارات البنوك الإسلامية غير ملمين بالمعلومات الكافية حول النظام المصرفي الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية، إذ أن العدد الأكبر من اليد العاملة تم جلبها من البنوك التقليدية الأخرى، إضافة إلى عدم إقامة دورات تكوينية لها كما هو الشأن في البنوك الإسلامية العاملة بالمشرق أو الخليج.
 - عدم تفهم طبيعة عمل البنوك الإسلامية بالشكل الكافي من طرف المتعاملين معها في المجتمع الجزائري والذين يرون في بعض إيرادات البنك دخلا ربويا، كما أن المودعين يطالبون البنك بمعدل أرباح لا يقل عن معدل الفائدة السائد في السوق.
 - إشكالية في التعامل مع البنك المركزي (بنك الجزائر)، إذ من المعلوم أنه يوجد ثلاثة نماذج من البيئات التي تعمل فيها البنوك الإسلامية في العالم من الناحية القانونية وهي: نموذج نظام مصرفي إسلامي كامل: وهي حالة إيران، باكستان، والسودان، أما الحالة الثانية فتتمثل نموذج نظام ذو قوانين خاصة لمراقبة أعمال البنوك الإسلامية: مثل ماليزيا، تركيا، الإمارات، اليمن، الكويت، لبنان، وأخيرا فيمثل نموذج نظام تخضع فيه البنوك الإسلامية للقوانين المنظمة للبنوك الأخرى: وهي حالة بقية البلدان الإسلامية والغربية.
- والجزائر تدخل ضمن النموذج الأخير حيث أن قانون النقد والائتمان القانون رقم 90/10 وتعديلاته ينظم عمليات جميع البنوك العاملة في الدولة، وذلك رغم الاختلاف في طبيعة العمل بين البنوك الإسلامية.

V- الخلاصة :

من خلال عرض وتحليل واقع تطبيق التمويل الإسلامي في بعض الدول العربية، والتعرف على مدى إمكانية استفادة الدولة الجزائرية من هذه التجارب (السودان وماليزيا) ، يمكن أن نجمل أهم الاستنتاجات والتوصيات في النقاط التالية:

النتائج: نذكر أهمها فيما يلي:

1. التمويل الإسلامي بما يتيح من أدوات هو وسيلة لتمويل ومزاولة الأعمال بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فهي بديل أخلاقي لتمويل استثمار يتمتع بالنزاهة، والمسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى أنها وسيلة تساهم في تنويع محافظ المستثمرين.
2. تعد التجربة الماليزية في مجال التمويل الإسلامي إحدى التجارب الرائدة، والتي استطاعت أن تحقق قفزة هائلة من بلد فقير إلى دولة تطمح أن تكون في مصاف الدول المتقدمة عام 2020.
3. تعد تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني من أهم التجارب التي قدمتها المصارف الإسلامية داخل السودان وخارجه في تمويل المشروعات الصغيرة، فقد كان فيص الإسلامي سباقا في التمويل الإسلامي، وفي إتخاذ خطوة أخرى بتقديم التمويل الأصغر، حيث افتتح في العام 2011 فرعا خاصا بالتمويل الأصغر، ويقدم هذا الفرع هذا النوع من التمويل للفتات الصغيرة النشطة اقتصاديا.
4. بالرغم من الصعوبات التي تحول دون فعالية التمويل الإسلامي في الجزائر، فإن انفتاح هذه الأخيرة على العمل المصرفي الإسلامي، سيمكنها من الاستفادة مما تتيحه الصيرفة الإسلامية في مختلف المجالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز هذا النمو والتنمية.

التوصيات: انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، فإننا نقترح التوصيات التالية:

1. على صناعة التمويل الإسلامي جدارة القيام بالموازنة بين عقود المشاركات وذلك لتحقيق روح مقاصد الشريعة في تكوين المجتمع المتوازن، وتداول الثروة، والتوزيع العادل للدخل واستقرار النظام المالي.
2. ضرورة استخدام جميع صيغ التمويل الإسلامية في المعاملات المصرفية بدلا من الصيغ التقليدية، مثل: المرابحة، الإجارة، المشاركة، والمضاربة، وغيرها؛
3. تسهيل عمليات قيام المصارف الإسلامية بإنشاء شركات تابعة لها لمساندتها في تنفيذ أعمالها، كعمليات الوساطة في الأوساط المالية وأعمال التمويل والتأجير وإدارة الأصول.
4. ضرورة الاهتمام بإنشاء مؤسسة دولية إسلامية تابعة للبنك تهتم بزيادة الأعمال في الدول الإسلامية، وتقود بعدم وتشجيع رواد وشباب الأعمال المسلمين في إطار دور البنك في مجال معالجة مشكلات البطالة والفقر في الدول المستهدفة.
5. التأكيد على أهمية وجود مؤسسات قانونية وتنظيمية تشرف عليها الدولة لتعزيز وتقوية الالتزام بهذه الضوابط مما قد يسمح بتعزيز فرص الحصول على التمويل من قبل شرائح مختلفة من المجتمع.
6. ينبغي الاستفادة من التجربة الماليزية والسودانية، في سياسة إعادة الهيكلة، والاعتماد على النظام الإسلامي للنهوض.

أفاق البحث مستقبلية: نقترح الدراسات التالية:

- سياسات التمويل الاسلامي وأثارها على الاقتصاد الجزائري.
- مستقبل المالية الاسلامية في ظل التطورات المعاصرة.

قائمة المراجع:

1. إبتسام ساعد (2017)، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي: التجربة الماليزية نموذجا، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر. متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2019/10/27):
<http://thesis.univ-biskra.dz/2810/>
2. إبتسام ساعد (2017)، رابع حوي، تجربة المصرفية الإسلامية في الجزائر-تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة: 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 09، العدد 30، بسكرة، الجزائر. متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2019/10/24):
<https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/15607/1/S3032.pdf>
3. بوعبد الله علي (2015)، تطور إصدار الصكوك المالية الإسلامية في، ص بورصة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، مسيلة، الجزائر. متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2019/10/28):
<http://www.webreview.dz/spip.php?article3053>
4. حسين عبد المطلب الأسرج (2010)، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات إسلامية، العدد 08، السعودية. متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2019/10/15):
https://mpira.ub.uni-muenchen.de/22317/1/MPra_paper_22317.pdf
5. حسين عزي فخري (1993)، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1993، ص ص 15-25. متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2019/10/24):
<https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd>
6. زبير عياش، سميرة مناصرة (2016)، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 01، جامعة ميلة، الجزائر. متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2019/09/17):
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6637>
7. سعدية خاطر (2015)، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، الجزائر. متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2019/09/04):
<https://www.google.com/url?sa=t&2520%25D9%2588%25D9%258>
8. سليمان ناصر (2006)، تجربة البنوك الإسلامية: الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، المجلد 04، العدد 4، ورقلة، الجزائر. متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2019/10/30):
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/901>
9. سعيد بعزيز، مخلوئي طارق (2017)، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر. متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2019/09/20):
<https://www.univ-eloued.dz/index.php/2014-04-03-09-29-27/6023-2018-02-22-21-45-25>
10. عبد الناصر براني، سمير بركات (2016)، دور الهيئات الرقابية الماليزية في تنمية وتنشيط سوق الأوراق المالية: سوق رأس المال الإسلامي نموذجا، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 10، قسنطينة، الجزائر. متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2019/10/27):
<https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-817374>
11. عثمان بابكر أحمد (1997)، تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية-تجربة بعض المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2019/10/24):
<https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-655545-تجربة-بعض-التمويل-الإسلامية-تجربة-بعض-المصارف-السودانية/>
12. فتيحة عقون (2008)، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة، الجزائر. متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2019/09/04):
<http://thesis.univ-biskra.dz/3811/>
13. قدي عبد المجيد، عصام بوزيد (2009)، التمويل في الاقتصاد الإسلامي-المفهوم والمبادئ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: الأزمة المالية الراهنة والبدايل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر. متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2019/09/27):

<https://iefpedia.com/arab/?p=5846>

14. محمد عبد الحميد محمد فرحان (2003)، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لأهم مصادر التمويل)، رسالة ماجستير، كلية العلوم المالية والمصرفية، تخصص العلوم المالية والمصرفية. متوفر على الموقع الإلكتروني بتاريخ (2019/09/25):

<https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/04>

15. محمد فرحي (2010)، أهمية التمويل الإسلامي وجذوره التاريخية، مداخلة مقدمة في يوم دراسي حول التمويل الاسلامي: واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر. متوفر على الموقع الإلكتروني بتاريخ (2019/09/27):

<https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd>